

Distr.: General  
20 January 2012  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من أمينة المظالم

يشرفني أن أقدم طيّه التقرير الثالث لمكتب أمينة المظالم، المقدم وفقا للفقرة ١٦ (ج) من المرفق الثاني لقرار مجلس الأمن ١٩٨٩ (٢٠١١)، التي تنصّ على أن يقدم أمين المظالم إلى المجلس تقارير نصف سنوية تلخّص أنشطة أمين المظالم. ويصف التقرير الأنشطة التي اضطلع بها مكتب أمينة المظالم خلال فترة الأشهر الستة اللاحقة لصدور التقرير السابق، أي الفترة من ٢١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

وأرجو ممتنة إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة وعلى التقرير وإصدارهما كوثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) كيمبرلي بروست  
أمينة المظالم



## تقرير مكتب أمينة المظالم المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٩٨٩ (٢٠١١)

### أولاً - معلومات أساسية

١ - يقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن الأنشطة التي اضطلع بها مكتب أمينة المظالم منذ تقديم التقرير الثاني للمكتب (S/2011/447) وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٩٨٩ (٢٠١١) المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ٢٠١١.

### ثانياً - موجز الأنشطة: حالات الشطب من القائمة

#### لمحة عامة

٢ - كانت الأنشطة الرئيسية التي اضطلع بها مكتب أمينة المظالم خلال فترة الأشهر الستة التي يغطيها هذا التقرير تتعلق بالطلبات المقدمة من الأفراد والكيانات للشطب من القائمة.

#### حالات الشطب من القائمة

٣ - قُدمت إلى مكتب أمينة المظالم سبع قضايا جديدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ليصل العدد الكلي للطلبات المقدمة للشطب من القائمة منذ إنشاء المكتب إلى ٢١ في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وقد قُبِلَ النظر في جميع هذه الطلبات، ووصلت، حتى وقت كتابة هذا التقرير، إلى مراحل مختلفة من العملية المنصوص عليها في المرفق الثاني للقرار ١٩٨٩ (٢٠١١). وما لم يطلب مقدم الطلب غير ذلك، تظل جميع الأسماء سرية بينما الطلب قيد النظر وإذا رُفض الطلب أو سُحِبَ.

٤ - وفي الجمل، قُدم إلى اللجنة ١١ تقريراً شاملاً منذ إنشاء المكتب، وقد قُدم ٥ منها إلى اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكان أحد تلك التقارير الخمسة يتعلق بطلب مقدم باسم فرد واحد و ٢٣ كيانات. وتضمنت التقارير الخمسة توصيات وفقاً للنظام المنقح المنصوص عليه في القرار ١٩٨٩ (٢٠١١). وخاطبت أمينة المظالم بشخصها اللجنة في ثلاث مناسبات خلال الفترة المشمولة بالتقرير حيث عرضت التقارير المتعلقة بأربع قضايا<sup>(١)</sup>.

(١) قُدم التقريران المتعلقان باثنتين من هذه القضايا إلى اللجنة وقت صياغة التقرير الثاني للمكتب؛ وقُدم التقرير المتعلق بالقضيتين الأخريين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقُدمت تقارير شاملة عن ثلاث قضايا إضافية إلى اللجنة بعد صدور التقرير الثاني للمكتب، ولكن لم تخاطب أمينة المظالم اللجنة بخصوصها بعد.

٥ - ومنذ صدور التقرير الثاني للمكتب، تم شطب ثلاثة أفراد<sup>(٢)</sup> وستة كيانات<sup>(٣)</sup> من القائمة. وكانت الكيانات الستة من الكيانات الـ ٢٣ التي كانت موضوع طلب واحد. وما زال معروضا على اللجنة طلب بخصوص الكيانات الـ ١٧ المتبقية وفرد واحد. ولم يُرفض النظر في أي طلب للشطب من القائمة أو يُسحب أي طلب منذ صدور التقرير الثاني. وتمثل الحصيلة التراكمية منذ إنشاء المكتب في البتّ في ١٣ قضية<sup>(٤)</sup> وشطب خمسة أفراد وستة كيانات من القائمة ورفض النظر في طلب للشطب من القائمة وسحب طلب واحد. ويرد في مرفق هذا التقرير وصف لوضع كل قضية وقت إعداد التقرير.

٦ - وكانت الطلبات السبعة التي قُدمت إلى المكتب خلال الفترة المشمولة بالتقرير جميعها مقدّمة من أفراد فقط. ويمثّل محامون أربعة من هؤلاء الأفراد السبعة. وفي الجمل، كان ١٧ من القضايا الـ ٢١ التي قُدمت إلى المكتب منذ إنشائه مقدّمة من أفراد فقط، وهناك قضيتان قُدم كل منهما من فرد ومعه كيان أو أكثر، وقضيتان قُدمتا من كيانات فقط. وفي ١١ من القضايا الـ ٢١، كان هناك محام يعاون مقدّم الطلب.

### أساليب العمل ومعايره

٧ - ما زالت أمانة المظالم تطبّق النهج ذاته والمعايير ذاتها بشكل متّسق، مع قيامها الآن بإضافة توصية بخصوص كل قضية وفقا لما كلفها به مجلس الأمن في قراره ١٩٨٩ (٢٠١١). وقد عدّلت الوثيقة المعنونة "نهج ومعايير التحليل وإبداء الملاحظات والدفع بالحجج الرئيسية وإصدار التوصيات" بحيث تعكس هذه الإضافة، وهي متاحة على الموقع الشبكي للمكتب. وبينما يتجلى في الأعداد المتزايدة للتقارير الشاملة مراعاة شيء من التوحيد، فقد تم الإبقاء على قدر كاف من المرونة لمعالجة الوقائع والملاسات المتعلقة بكل قضية على حدة. ونتيجة لاكتساب مزيد من الخبرة، تحسّن فهم المسائل والقضايا الرئيسية التي تشغل اللجنة، مما أتاح لأمانة المظالم تحسين العملية المتبعة بحيث تعالج تلك الأمور على نحو أفضل في كل قضية.

٨ - وما زالت أمانة المظالم على اقتناعها بأنه في كل قضية قُدم بخصوصها تقرير شامل حتى تاريخه، تم استغلال فترات جمع المعلومات والحوار بنجاح لاستخلاص المعلومات ذات الصلة التي انبنى عليها قرار الإدراج ولتقديم تلك المعلومات إلى مقدّم الطلب. وكما كان

(٢) شفيق بن محمد بن محمد العيادي، وعبد اللطيف صالح، وأبو سفيان السلماني محمد أحمد عبد الرزاق.

(٣) Barakaat North America, Inc، و Barakat Computer Consulting، و Barakat Consulting Group، و Barakat Refreshment Company، و Barakat Post Express، و Barakat Global Telephone Company.

(٤) وقد جرى تناول ست من هذه القضايا في إطار طلب واحد، على النحو المبين أعلاه.

الحال قبل ذلك، تم في كل طلب للشطب من القائمة نُظر فيه منذ صدور التقرير الثاني للمكتب إطلاع مقدّم الطلب على الحجج المقامة ضدّه وأُتيحت له الفرصة للرد، وأُدرج ذلك في التقرير الشامل الذي قُدّم إلى اللجنة.

٩ - في كل من القضايا الخمس التي قُدّمت بخصوصها تقارير شاملة إلى اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وُجّهت أمينة المظالم أسئلة إلى الدول المعنية. ووجّهت أمينة المظالم كذلك أسئلة إلى جميع مقدّمي الطلبات<sup>(٥)</sup> وسافرت للقاء اثنين منهم<sup>(٦)</sup>. وكانت الأسئلة الموجهة إلى مقدّمي الطلبات تتعلق بجملة أمور منها المسائل التي أثارها الدول وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات.

١٠ - ومنذ صدور التقرير الثاني للمكتب، اضطلعت أمينة المظالم كذلك بأعمال بخصوص الطلبات الجديدة والطلبات المعلقة التي لم تُنجز بعد التقارير الشاملة الخاصة بها. وقد شملت هذه الأعمال تعميم الطلبات على الدول المعنية والمتابعة بخصوصها مع ممثلي الدول، وهو ما جرى خلال أكثر من مناسبة في بعض القضايا. وتشاورت أمينة المظالم مع فريق الرصد وأجرت بحوثاً مستقلة لجمع المعلومات ذات الصلة، وكانت بحوثها المستقلة مستفيضة في بعض القضايا.

١١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمعت أمينة المظالم مع مسؤولين في خمس عواصم بخصوص قضايا بعينها، وذلك إما بالترافق مع مشاورات أخرى وإما في إطار زيارة مكرّسة لذلك الغرض تحديداً إذا استدعى الأمر. وأجرت أيضاً مقابلات وجها لوجه مع ثلاثة من مقدّمي الطلبات<sup>(٧)</sup>.

## تعاون الدول

١٢ - إن الضرورة الملحة لتعاون الدول بشكل كامل قد باتت أكثر إلحاحاً مع اتخاذ القرار ١٩٨٩ (٢٠١١). فيما أن أمينة المظالم أصبحت مسؤولة عن تقديم توصية يترتب عليها اتخاذ إجراء، بات قيام الدول بتزويد أمينة المظالم بالمعلومات المتصلة بكل قضية أمراً أشد إلحاحاً لكي يُضمن شمول التقرير جميع المواد التي ينبغي النظر فيها.

(٥) في القضية المتعلقة بالفرد الواحد والكيانات الـ ٢٣، قُدّمت الأسئلة المتعلقة بالكيانات إلى الفرد.

(٦) أُجريت مقابلة شخصية مع شخص إضافي من مقدّمي الطلبات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولكن لم يُقدّم بعد إلى اللجنة التقرير الشامل المتعلق بتلك القضية.

(٧) وكما هو مشار إليه أعلاه، قُدّم تقريران شاملان بخصوص اثنتين من القضايا التي أُجريت مقابلات مع مقدّمي طلباتها؛ وما زالت القضية الثالثة في مرحلة الحوار.

١٣ - وما زال تعاون الدول قويا. ففي القضايا السبع التي قُدمت إلى أمينة المظالم منذ صدور التقرير الثاني، تم إلى الآن إرسال ٢٦ طلبا إلى ١٠ دول للحصول على معلومات. وفي القضايا الخمس التي قُدمت التقارير الشاملة الخاصة بها إلى اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وردت ردود من ٢٠ دولة من الدول الـ ٢١ التي تم الاتصال بها، وهناك بضعة دول ورد من كل منها أكثر من رد. وبالإضافة إلى ذلك، قدّم عدد من أعضاء اللجنة معلومات كردّ فعل لتعميم أحد الطلبات. ومن الأمور المهمّة أنه بالنسبة إلى القضايا الخمس، قُدمت الدول التي اقترحت الإدراج في القائمة ودول الإقامة جميعها ردودا؛ وهناك دولة واحدة فقط من دول الموقع/التأسيس لم تقدّم ردا.

### الحوار مع مقدّمي الطلبات

١٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت أمينة المظالم توجيه الأسئلة إلى مقدّمي الطلبات في كل قضية بلغت مرحلة الحوار أو قطعت فيها شوطا. وقد ردّ مقدّم الطلب على الأسئلة في كل قضية أنجز الحوار بخصوصها. واتخذ هذا التبادل أشكالا مختلفة منها رسائل البريد الإلكتروني والمناقشات الهاتفية، تبعا لطبيعة كل قضية. وإذا أخذت أمينة المظالم في اعتبارها أن مجلس الأمن يجبّد إجراء اللقاءات مع مقدّمي الطلبات<sup>(٨)</sup>، فقد التقت بثلاثة منهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير. والتقت كذلك في مناسبتين بأفراد مدرجة أسماؤهم أرادوا مناقشة إمكانية أن يتقدّموا بطلبات للشطب من القائمة. وفي كلتا الحالتين انتهى الأمر إلى التقدّم بطلبات.

١٥ - وما زالت عملية تبادل الآراء التي تجري مع مقدم الطلب في مرحلة الحوار تمثل أمرا حيويا لفعالية العملية. فهي تعطي أمينة المظالم فكرة أوضح عن وقائع كل قضية وملابساتها. وهي توفر في الوقت ذاته آلية مهمة لردّ مقدّم الطلب على الحجج المقامة ضده ولتقديمه معلومات يتم إدراجها في نهاية المطاف في التقرير المقدم إلى اللجنة.

### الإطلاع على المعلومات السرية

١٦ - مع تزايد إلحاح الحاجة إلى المعلومات الشاملة في ظلّ الإجراءات المنصوص عليها في القرار ١٩٨٩ (٢٠١١)، اشتدّت وطأة التحدّيات المتصلة بالإطلاع على المعلومات السرية.

(٨) تنصّ الفقرة ٦ (ج) من المرفق الثاني لقرار مجلس الأمن ١٩٨٩ (٢٠١١) على أن يجتمع أمين المظالم بمقدّم الطلب قدر المستطاع.

١٧ - ومن الأمور المهمّة أنه بعد صدور التقرير الثاني للمكتب، أُبرمت ترتيبات إضافية للاطلاع على المعلومات السرية مع ثلاث دول هي: كوستاريكا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ونيوزيلندا. وبإضافة هذه الترتيبات إلى الترتيبين القائمين المرمين مع بلجيكا وسويسرا، يصل العدد الإجمالي للترتيبات إلى خمسة.

١٨ - غير أن هناك حاجة ماسة إلى إحراز مزيد من التقدّم على صعيد إضافة دول أخرى إلى هذه القائمة، وبالأخصّ الدول التي تكون طرفاً في الكثير مما يرد من طلبات للشطب من القائمة. وبينما تُبذل الجهود باستمرار لإيجاد حلول عملية لهذه المسألة ريثما يتم ذلك، فإن عدم توافر القدرة على الاطلاع على المعلومات السرية كان مصدر انشغال في أربع قضايا نُظرت مؤخراً على الأقل.

١٩ - وتضطلع أمانة المظالم بمساعٍ حثيثة مع عدد كبير من الدول بخصوص هذه القضية. وسيستمر إيلاء الأولوية لهذه القضية في الفترة المقبلة، مع تعزيز الجهود الرامية إلى زيادة عدد الاتفاقات والترتيبات، مع التركيز بشكل خاص على الدول التي تدخل كطرف في قضايا بعينها بشكل متكرر.

### ثالثاً - موجز الأنشطة: تطوير مكتب أمانة المظالم

#### لمحة عامة

٢٠ - كانت أنشطة مواصلة تطوير وتعزيز مكتب أمين المظالم محدودة خلال الفترة المشمولة بالتقرير نتيجة لزيادة عبء العمل وضرورة تركيز الموارد المحدودة على المهام الأساسية للمكتب. وعلى الرغم من ذلك استمرت الجهود المبذولة في هذا الصدد بقدر الإمكان.

#### أنشطة التوعية والتعريف بالمكتب

٢١ - ألقى أمين المظالم ملاحظات عن عمل مكتبها في المؤتمر المعنون "عولمة الجريمة: تصدي العدالة الجنائية"، والذي استضافه المركز الدولي لإصلاح القانون الجنائي وسياسة العدالة الجنائية والجمعية الدولية لإصلاح القانون الجنائي، والذي عقد خلال الفترة ما بين ٧ و ١١ آب/أغسطس ٢٠١١، وكذلك في المؤتمر السنوي للمجلس الكندي للقانون الدولي، والذي عقد خلال ٢ و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وقد عقد هذان المؤتمران في أوتاوا. وشاركت في اجتماع لجنة خبراء حول جزاءات مجلس الأمن وحقوق الإنسان، وذلك في جامعة كولومبيا في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. إضافة إلى ذلك، وفي محاولة

للوصول إلى جمهور أوسع، ساهمت أمانة المظالم بمقال في منشور سيصدر لاحقاً بعنوان مكافحة الإرهاب: القانون الدولي والممارسة<sup>(٩)</sup>.

٢٢ - وفي ١٤ تموز/يوليه قدمت أمانة المظالم إحاطة إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وإلى الصحافة. وشاركت أيضاً في جلسات إحاطة للأعضاء الجدد في مجلس الأمن ضمن حلقة دراسية استضافها معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وفي حلقة دراسية أخرى للأعضاء الجدد في مجلس الأمن تناولت جزاءات مجلس الأمن واستضافتها الهيئة المعنية بتقرير مجلس الأمن في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

**التفاعل مع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات، وفريق الرصد**

٢٣ - منذ ٢١ تموز/يوليه ٢٠١١، مثلت أمانة المظالم في ثلاث مناسبات أمام لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات - وذلك في ٢٦ تموز/يوليه لتقدم التقارير الشاملة في قضيتي شفيق بن محمد بن محمد العيادي (شطب اسمه من القائمة؛ QI.A.25.01 سابقاً) وعبد اللطيف صالح (شطب اسمه من القائمة؛ QI.A.191.05 سابقاً). وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر لتقدم تقرير شامل عن القضية المتعلقة بأبي سفيان السلامي محمد أحمد عبد الرزاق (شطب اسمه من القائمة، QI.A.220.06 سابقاً)؛ وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر لتقدم تقرير شامل عن القضية ٨. وقدمت أمانة المظالم إلى اللجنة أيضاً عدداً من التقارير الخطية المتعلقة بآخر المستجدات في قضايا مختلفة تواكب تقدم هذه القضايا في كل مرحلة.

٢٤ - علاوة على ذلك، اجتمعت أمانة المظالم أيضاً مع منسق وأعضاء فريق الرصد في مناسبات عديدة. وعلى صعيد العمليات، هناك اتصالات مستمرة مع مختلف الخبراء في فريق الرصد، حسب ما تقتضيه حالات معينة. ويواصل فريق الرصد تقديم المعلومات ذات الصلة إلى أمانة المظالم في حالات فردية وفقاً للفقرة ٣ من الملحق الثاني للقرار ١٩٨٩ (٢٠١١)، كما اقترح الفريق في مناسبات عدة أسئلة لمقدمي الالتماسات. وكذلك قدم فريق الرصد المساعدة في المسائل البحثية والمحددة التي نشأت في حالات فردية.

(٩) Ana Maria Salinas de Friás, Katja Samuel and Nigal White, eds. (Oxford, Oxford University Press, 2012).

## الاتصال مع الدول والمنظمات الحكومية الدولية وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية

٢٥ - واصلت أمانة المظالم تفاعلها مع الدول خلال الأشهر الستة الماضية، مع التركيز بشكل خاص على الدول ذات الصلة بالطلبات التي تم تقديمها من أجل الشطب من القائمة. وفي هذا السياق اجتمعت أمانة المظالم مع ممثلين من خمس عشرة دولة واجتمعت مع بعض منهم في عدة مناسبات. وعملت أيضا مع عدد من خبراء الدول في مسائل مكافحة الإرهاب. وبشأن مسألة الاتفاقات/الترتيبات للوصول إلى معلومات سرية، كتبت أمانة المظالم إلى ستين دولة واجتمعت مع ممثلين من عشرين دولة، وكذلك بشكل جماعي مع ممثلي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وكذلك واصلت أمانة المظالم لقاءاتها مع مجموعة غير رسمية من الدول التي تشاطرها الرأي بشأن فرض جزاءات محددة الهدف<sup>(١٠)</sup>، واجتمعت مع ممثلين منفردين للاتحاد الأوروبي في مناسبات مختلفة من أجل مناقشة عمليات المكتب. إضافة إلى ذلك، استفادت أمانة المظالم من الرحلات التنفيذية من أجل التشاور مع السلطات المختصة في عواصم الدول المختلفة.

٢٦ - وبالمثل، واصلت أمانة المظالم الاتصال مع ممثلي فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، والمديرية التنفيذية التابعة للجنة مكافحة الإرهاب وفرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال. وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، التقت أمانة المظالم مع بن إميرسون، المقرر الخاص الجديد المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، من أجل مناقشة عمل المكتب. وتواصلت أمانة المظالم والمقرر الخاص تبادل المعلومات ذات الصلة بولايتيهما.

٢٧ - وبالنظر إلى الموارد المحدودة، فقد قامت أمانة المظالم بالمحافظة بقدر الإمكان على الجهود المبذولة في بناء العلاقات والعمل مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ولا سيما في ما يتعلق بحقوق الإنسان والجزاءات. وتحقيقا لتلك الغاية، تواصلت أمانة المظالم مع الأكاديميين وممثلي المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني<sup>(١١)</sup>.

(١٠) تضم هذه المجموعة ألمانيا، وبلجيكا، والدانمرك، والسويد، وسويسرا، وفنلندا، وكوستاريكا، وليختنشتاين، والنمسا، والنرويج، وهولندا.

(١١) من بين هؤلاء ممثلون لمنظمة العفو الدولية؛ ومركز الامتياز للشؤون المدنية والعسكرية في آسيا والمحيط الهادئ؛ ومركز الحكم والعدالة على الصعيد الدولي التابع للجامعة الأسترالية الوطنية كلية التنظيم والعدالة والدبلوماسية؛ ولجنة الصليب الأحمر الدولية؛ والمعهد الهولندي للعلاقات الدولية، كلينفنديل.

## الإجراءات والبحوث

٢٨ - تواصل أمانة المظالم متابعة التطورات التي تخص القضايا القانونية ذات الصلة واستعراض المواد الصحفية والمقالات الأكاديمية المتعلقة بعمل المكتب. ولا تزال تستخدم الفرص المتاحة لمناقشة مجموعة واسعة من المسائل المتصلة بعملية شطب الأسماء المدرجة في القوائم مع قضاة المحاكم الوطنية والإقليمية والدولية، فضلاً عن أعضاء النيابة العامة والمحامين الخاصين، بما في ذلك ممثلو رابطة المحامين الدولية. وناقشت أمانة المظالم أيضاً المسائل القانونية العامة ذات الصلة مع المحامين في مكتب الشؤون القانونية ومع خبراء من جهات تشمل المديرية التنفيذية التابعة للجنة مكافحة الإرهاب وفريق الرصد.

## الموقع الإلكتروني

٢٩ - واصلت أمانة المظالم تنقيح وتطوير الموقع الإلكتروني لمكتب أمانة المظالم. وجرى تعديل الموقع من عدة نواح ليعكس التغييرات في الإجراءات والمنصوص عليها في القرار ١٩٨٩ (٢٠١١). ويتضمن الموقع الآن عروضاً إضافية قدمتها أمانة المظالم. كذلك جرى إضافة قسم جديد ترد فيه قائمة بالدول التي تنفذ معها ترتيبات/إجراءات من أجل تبادل المعلومات السرية مع المكتب.

## رابعاً - الأنشطة الأخرى

### رسائل الإخطار بالإدراج في القائمة

٣٠ - وفقاً للفقرة ١٦ (ب) من المرفق الثاني لقرار مجلس الأمن ١٩٨٩ (٢٠١١)، حين يضاف اسم فرد أو كيان إلى القائمة وتبلغ الدول المعنية بذلك، يتعين على أمين المظالم أن يرسل إخطاراً إلى ذلك الفرد أو ذلك الكيان مباشرة متى كان عنوانه معروفاً.

٣١ - وفي فترة الأشهر الستة المنقضية منذ صدور التقرير الثاني للمكتب، أضيفت عشرة قيود إلى قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة. ونُظر في مسألة إخطار كل من كان اسمه مدرجا في هذه القيود، ولكن في تسع من هذه الحالات لم يكن العنوان متوافقاً أو لم تكن معلومات العنوان المتاحة تتضمن تفصيلاً كافياً يوفر تأكيداً معقولاً بشأن إمكانية وصول الإخطار إلى المرسل إليه. وفي حالة محمد جبريل عبد الرحمن (QIA.295.11)، الذي أدرج اسمه في ١٢ آب/أغسطس ٢٠١١، أرسلت خطابات إخطار إلى عناوين محتملة في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١١، وذلك بناءً على المعلومات الواردة في القيد المدرج في القائمة.

٣٢ - علاوة على ذلك، تم توجيه ٥٦ رسالة إخطار خلال الأشهر الستة الماضية إلى أفراد لهم عناوين مدرجة في القائمة، وكانوا مدرجين في القائمة عندما تولت أمينة المظالم منصبها. وحتى تاريخ اليوم أعيد ١٢ إخطاراً منها إلى المرسل، بينما قُدِّم في اثنين منها التماس للشطب من القائمة، ووردت رسائل للرد على إخطارين آخرين وتجري متابعة هذه الردود.

#### مسائل متنوعة

٣٣ - أجابت أمينة المظالم على مختلف طلبات الاستعلام المتعلقة بلجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات وقدمت مواد عامة رداً في هذا الخصوص، عند الاقتضاء. وشمل ذلك تقديم المساعدة إلى الدول التي تلتزم معلومات أو إيضاحات، بالإضافة إلى الطلبات المقدمة من الأفراد.

#### خامساً - الأعمال المقبلة

٣٤ - لا تزال أولويات أمينة المظالم بدون تغيير. وسيظل النشاط الرئيسي للمكتب هو النشاط المتعلق بطلبات شطب الأسماء من القائمة، لا سيما في ضوء تزايد عبء العمل. وكما توقع التقرير الثاني، لا يزال ١٤ طلباً من مجموع الطلبات الـ ٢١ التي تلقتها أمينة المظالم قيد النظر حتى تاريخ ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

٣٥ - ومع أنه يتعذر تقدير عبء العمل المستقبلي، فمن المعقول الافتراض أن المكتب سيستمر في تلقي الطلبات على نفس الوتيرة تقريباً خلال فترة الأشهر الستة المقبلة. وعلى هذا الأساس، من المرجح أن تكون هناك ما بين ١٥ و ٢٠ حالة قيد النظر بحلول تموز/يوليه ٢٠١٢.

٣٦ - وكما سبقت الإشارة أعلاه، ستبقى الأولوية الثانية هي وضع الترتيبات أو الاتفاقات اللازمة للوصول إلى المعلومات السرية. وإذا أتاحت الموارد، ستواصل أمينة المظالم عملها في التعريف بالمكتب، وكذلك في أنشطة التوعية والاتصال.

#### سادساً - ملاحظات واستنتاجات

٣٧ - ما فتى مكتب أمينة المظالم حتى الآن يضطلع بمهامه لمدة ١٨ شهراً حيث بلغت عدة حالات معروضة عليه مرحلة الاكتمال. فمن الواضح أن هذه التجربة تسمح بإبداء المزيد من الملاحظات عن فعالية العملية عموماً، وتحديد ما يطرحه ذلك من تحديات معيّنة. إلا أنه في الوقت ذاته، يجب الإقرار بأن الممارسة لا تزال محدودة للغاية من حيث أعمال الإجراءات

الجديدة المنشأة بموجب القرار ١٩٨٩ (٢٠١١). ذلك أن الأمر يحتاج إلى المزيد من الوقت والخبرة لكي يتسنى تحديد ما سيكون مفعول هذه التغييرات وتأثيرها عموماً على نزاهة العملية وشفافيتها.

## تعاون الدول

٣٨ - تم إلقاء الضوء على أهمية تعاون الدول في الفقرات السابقة. فمنذ التقرير الثاني للمكتب، واصلت الدول توثيق تعاونها على نحو جيد مع المكتب.

٣٩ - وكما سبقت الإشارة، تتلقى أمانة المظالم الردود على طلبات الحصول على المعلومات، بما فيها تلك الواردة من الدول الرئيسية التي تمتلك المواد الأوثق صلة بالحالات. ومع ذلك، لا تزال المشاكل المحددة سابقاً، مستمرة. فلا يزال بعض المعلومات المقدمة يفتقر إلى التفصيل والبيانات الخصوصية الضرورية لكي يكون تحليلها تحليلًا هادفًا. ويخلف ذلك تأثيراً على مدى كفاية المواد المؤيدة للحالة بوجه عام، ويفرض قيوداً على فعالية الحوار مع مقدم الطلب، إذ لا يتوافر إلا القليل من التفاصيل اللازمة لإضفاء دقة كافية على المناقشة. وبالإضافة إلى ذلك، تعثرت المساعي الرامية إلى التماس أن تؤكد الدول أو توضح المعلومات المدرجة في نطاق الملك العام والتي ترد في تقارير صحفية أو غير ذلك من الوسائل. ومن الواضح أن العديد من التحديات التي برزت في هذا الصدد، تتعلق بمسألة سرية المواد، مما يلقي الضوء من جديد على أهمية التوصل إلى اتفاقات مع الدول بشأن الحصول على تلك المواد.

٤٠ - ولا تزال هناك مشاكل أيضاً تتعلق بتوقيت بعض الردود الواردة من الدول. فالعملية المفصلة التي أسهب مجلس الأمن في تناولها في المرفق الثاني من قراره ١٩٨٩ (٢٠١١) هي عملية يتسم فيها عامل الوقت بأهمية حاسمة. ومن ثم، فإن فعاليتها تتوقف على المعلومات التي تُقدم في غضون الفترات المقررة. ويؤدي تأخر الردود إلى خفض الوقت المتاح لأمانة المظالم للتحاور مع مقدم الطلب وإعداد التقرير الشامل. بل إن ذلك قد يؤثر في نزاهة العملية في آخر المطاف. وبالنظر إلى أن فترة جمع المعلومات قد مُدّدت وأصبحت الآن مدة طويلة للغاية، بات من المهم أن تقيّد الدول بالمواعيد النهائية لجمع المعلومات التي حددها مجلس الأمن.

٤١ - غير أن الجانب الإيجابي هو أنه من الواضح، حتى في المراحل المبكرة لتنفيذ الإجراءات الجديدة التي يقتضيها القرار ١٩٨٩ (٢٠١١)، أن ولاية أمانة المظالم لتقديم توصية مشفوعة بالعامل الموجب للشطب من القائمة، هي بمثابة حافز قوي من شأنه أن يشجع الدول على تقديم أكبر قدر ممكن من المعلومات في المواعيد المقررة. فأصبح يترتب الآن على عدم فعل

ذلك تأثير مباشر ينعكس بشكل أكبر على القرار الذي يُتخذ في كل حالة على حدة. وبالإضافة إلى ذلك، ففي المناقشات التي تجري مع الدول الأعضاء، أثبتت الفقرة ٢٥ من القرار ١٩٨٩ (٢٠١١) التي يحث مجلس الأمن فيها الدول الأعضاء بقوة على تقديم جميع المعلومات ذات الصلة إلى أمانة المظالم، جدواها في تشجيع الدول على التعاون مع أمانة المظالم.

### تحقيق الأركان الرئيسية لعملية نزيهة

٤٢ - رغم التحديات التي يطرحها جمع المعلومات، يتواصل إحراز الإنجازات من حيث تعزيز نزاهة العملية وشفافيتها. فالقرار ١٩٨٩ (٢٠١١)، ينص على أن يتولى كل من أمين المظالم واللجنة تقييم الحالات الماثلة بناء على المعلومات المتاحة إلى أمين المظالم. ومن ثم فإن أي نقص في التفاصيل يؤدي إلى الإضرار بمصلحة مقدم الطلب. وتشكل المعلومات التي يجمعها أمين المظالم، والتي تخضع للقيود المتعلقة بالسرية، مادة الحالة التي تُعرض على مقدم الطلب ليردّ عليها وتُدرج لاحقاً وتُحلل في التقرير الشامل. وتشكل أيضاً أساس التوصية التي يصدرها أمين المظالم، ولا تزال القرارات التي اتخذتها اللجنة، منذ اعتماد القرار ١٩٨٩ (٢٠١١)، قرارات منسجمة مع تلك التوصيات. ويتبين من ثم، أن التجربة المكتسبة قد أثبتت حتى الآن أن هذه العملية التراكمية تتيح لمقدم الطلب أن يعلم بالحالة ويردّ عليها وأن تستمع إليه الجهة التي تتخذ قراراً بشأنها. وعلاوة على ذلك، تتخذ اللجنة قراراتها في كل حالة على حدة بعد تلقيها التقييم المستقل والموضوعي مشفوعاً بالتوصية من أمين المظالم، الذي يُصاغ استناداً لاستعراض واف للمعلومات الأساسية ذات الصلة التي تُجمع.

٤٣ - ويتواصل التفاعل بين أمانة المظالم والدول الأعضاء في اللجنة فيما يتعلق بالتقارير الشاملة، وهو ما يدل على الاهتمام الجاد والمفصّل الذي يُولى لكل طلب للشطب من القائمة. ومن الواضح أن التقارير تخضع حالياً للبحث في عواصم البلدان المعنية ويتواصل تبادل المراسلات مع أمانة المظالم، تشترك فيها عدة دول، بشأن كل حالة تُعرض على اللجنة.

٤٤ - وأُخذت قرارات في تسع حالات<sup>(١٢)</sup> وفقاً للإجراء المنقح، وكلها خلال فترة الستة أشهر منذ صدور التقرير الثاني للمكتب. وأسفرت جميعها عن شطب الأسماء المعنية من

(١٢) ثلاثة أفراد وست كيانات على النحو المبين في الحاشيتين ٢ و ٣. أما الكيانات الستة فوردت في طلب واحد للشطب من القائمة.

القائمة. وبناء على المعلومات المتاحة إلى أمينة المظالم حتى الآن، لم تطلب أي دولة أن تُحال أي قضية إلى مجلس الأمن.

### أثر القرار ١٩٨٩ (٢٠١١)

٤٥ - بوجه عام، بالنظر إلى تطبيق الإجراءات الجديدة في العدد المحدود للقضايا التي وردت حتى الآن، من الواضح فعلاً أن العملية المنقّحة تشجّع الدول على التعاون مع أمينة المظالم وتسهم في تعزيز نزاهة عملية اتخاذ القرار وشفافيتها.

### أسباب اتخاذ القرارات

٤٦ - لقد تعززت أيضاً نزاهة العملية بعزم اللجنة الواضح على تحليل أسباب قراراتها في كل حالة على حدة. فباستثناء القضايا التي لم يُبتّ فيها إلا في الآونة الأخيرة<sup>(١٣)</sup>، بلّغت اللجنة أمينة المظالم بالقرارات التي اتخذتها في كل قضية منها، مع ذكر تحليل للأسباب، والقضايا التي أعطت فيها موافقتها على الشطب من القائمة وفي فرادى الحالات التي رفضت فيها ذلك الطلب. وتولت أمينة المظالم موافاة مقدم الطلب ببيان لتلك الأسباب. وبموجب أحكام القرار ١٩٨٩ (٢٠١١)<sup>(١٤)</sup> يشترط الآن أن تعلّل اللجنة أسباب رفض طلب الشطب من القائمة.

٤٧ - أما جهود اللجنة في هذا الصدد، التي تتجاوز ما هو مقرر، فتضفي مزيداً من طابع المعقولة على عملية اتخاذ القرارات، ومن ثم فهي تسهم في تعزيز نزاهة العملية وشفافيتها. وإضافة إلى ذلك، تسنى لأمينة المظالم أن تستخدم المعلومات المقدّمة في إطار تحليل الأسباب، دليلاً تسترشد به في التعامل مع الحالات اللاحقة، سواء من حيث التحاور مع مقدم الطلب أو من حيث تقييم مدى فعالية تلك المعلومات. واعترافاً بذلك، سيكون من المفيد في المستقبل أن ينظر في مطالبة اللجنة بإعطاء أسباب تعلل فيها شطب اسم شخص أو كيان من القائمة، عن طريق أمينة المظالم أو بغير ذلك من الطرق، في حالة اتخاذ أي قرار بالشطب.

(١٣) سفيان السلامي محمد أحمد عبد الرازق، و Barakaat North America, Inc، و Barakat Consulting Group، و Barakat Refreshment، و Barakat Post Express (BPE)، و Barakat Global Telephone Company، و Barakat Refreshment Company، وهي قضايا يتوقع أن تصدر تعليقات بشأنها في الوقت المناسب.

(١٤) انظر الفقرة ١٣ من المرفق الثاني. ويرد اشتراط مماثل في الفقرة ٣٣ من القرار في ما يتعلق باعتراض أحد أعضاء اللجنة على طلبات الشطب من القائمة.

### عدم الكشف عن هوية الدول التي اقترحت إدراج أسماء في القائمة

٤٨ - لقد نتج عن الفقرة ٢٩ من القرار ١٩٨٩ (٢٠١١)، التي يبحث فيها مجلس الأمن الدول على أن توافق على الكشف عن هويتها، باعتبارها الدول التي اقترحت الإدراج، عدد من التغييرات الإيجابية. فمنذ إصدار التقرير الثاني للمكتب، ورد في آخر المطاف ردود بالموافقة على طلبات الكشف عن الهوية في كل حالة طُلب فيها ذلك. غير أن بعض الحالات استدعت الكثير من المتابعة للحصول على موافقة جميع الدول المعنية. وعلى الأخص، في القضايا التي انطوت على أكثر من دولة مقترحة للإدراج، أحجمت دول معينة، لأسباب مفهومة، عن الموافقة على الكشف عن هويتها دون ذكر أسماء الدول الأخرى المقترحة للإدراج. ونتيجة لذلك، بات في الإمكان أن يؤدي رفض دولة واحدة الكشف عن هويتها إلى حجب الكشف عن هويات أي دول أخرى تقترح الإدراج في القائمة، في أي حالة معينة. ولئن كانت هذه الحالات حتى الآن انتهت إلى حل يؤيد الكشف عن الهوية، فإن احتمالات بروز المشكلة من جديد لا تزال قائمة. وفضلا عن ذلك، يطرح اشتراط الحصول على موافقة كل دولة على حدة، في كل حالة منفردة، صعوبة ويستغرق وقتا طويلا في آن واحد في تقدير أمينة المظالم، بل يزيد من أعباء عمل هي أصلا أعباء هائلة تقتضي أن يُضطلع بها بخصوص فرادى طلبات الشطب من القائمة.

٤٩ - وبناءً على ذلك، سيكون من المفيد أن يُعاد النظر في مسألة الكشف عن هوية الدول المقترحة للإدراج، لكي يتسنى توفير هذه المعلومات حيثما اقتضى الأمر حفاظا على نزاهة العملية، دون اشتراط الحصول على موافقة الدول المعنية.

### الولاية المتعلقة بمتابعة إجراء الشطب من القائمة/تيسير طلبات الإعفاء

٥٠ - ما كان من استمرار الممارسة إلا أن ألقى الضوء من جديد على أهمية تمكين مكتب أمينة المظالم من متابعة حالات الأشخاص أو الكيانات الذين شُطب أسماءهم من القائمة لكنهم ما زالوا يواجهون فرض قيود على تحركاتهم أو حصولهم على أموال أو فيما يتعلق بسفرهم. ففي ثلاث من خمس حالات لأفراد شُطب اللجنت أسماءهم من القائمة عن طريق العملية التي تتبعها أمينة المظالم، أجرى الأشخاص المعنيون اتصالات بأمينة المظالم في وقت لاحق، قدموا خلالها مطالب تفيد باستمرار تطبيق تدابير جزائية بحقهم بعد شطب أسمائهم من القائمة. وحتى الآن، لم يكن في الإمكان معالجة هذه الشواغل أو الرد عليها إلا في إطار مناقشات غير رسمية مع الدول. فآثار ذلك من ناحية النزاهة على أي فرد أو كيان يواجه قيودا غير مبررة، آثار واضحة للعيان. ولن يتسنى تقديم ردود أنجع بكثير من غيرها على هذه

الحالات إلا بتكليف أمينة المظالم على وجه التحديد. بمتابعة هذه الحالات مع الدول المعنية أو بشكل آخر، حسما قد يكون ضروريا.

٥١ - ولعل المسألة الأكثر إلحاحا، هي مسألة استفادة الأفراد والكيانات من الإعفاء من التدابير الجزائية التي نص عليها مجلس الأمن<sup>(١٥)</sup>. ففي أربع من قضايا الشطب من القائمة التي عُوِّجَت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، التمس مقدمو الطلبات المساعدة من أمينة المظالم على تقديم طلبات الإعفاء إلى اللجنة. غير أن أمينة المظالم، وفقا لولايتها الحالية، لا يمكنها ولو تيسير تقديم هذه الطلبات الواردة من أفراد أو كيانات، إلى اللجنة. وقد تبين أن ذلك ينطوي على مشاكل في الحالات المحددة التي نُظِرَ فيها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعلاوة على ذلك، لا يوجد عموما أي سبيل انتصاف متاح للأفراد أو الكيانات لمتابعة طلب الحصول على هذا الإعفاء من اللجنة، باستثناء التماس طريق الدولة المعنية. أما بالنسبة، على سبيل التحديد، للأفراد المقيمين في الدول بموارد وقدرات محدودة، فإن ذلك قد يعني أن احتمال حصولهم على هذه الإعفاءات إنما هو احتمال ضئيل إذ يتعذر على هؤلاء الأفراد عرض المسألة على اللجنة لكي تنظر فيها.

٥٢ - ولهذه الأسباب، وللأسباب الواردة في تقارير سابقة، سيكون من المفيد إيلاء الاعتبار لتكليف مكتب أمينة المظالم بمتابعة المطالبات التي تفيد باستمرار تطبيق التدابير الجزائية على الأفراد والكيانات رغم شطب أسمائهم من القائمة، وإحالة طلبات إعفائهم مباشرة إلى اللجنة لكي تنظر فيها.

### مسائل الترجمة/المسائل الإدارية

٥٣ - كما أشير إليه سابقا، يحدد المرفق الثاني للقرار ١٩٨٩ (٢٠١١) مواعيد زمنية صارمة لعمل أمينة المظالم ولنظر اللجنة في طلبات الالتماس واتخاذ قرارات بشأنها. وتعد هذه المواعيد الزمنية عنصرا أساسيا لعدالة الإجراءات، حيث تكفل استعراض الطلبات خلال فترة زمنية معقولة ومحددة.

٥٤ - ووفقا للقرار ١٩٨٩ (٢٠١١)، تبدأ فترة الثلاثين يوما التي حُدِّدَت لنظر اللجنة في شطب اسم معين بعد انقضاء ١٥ يوما على تقديم التقرير الشامل بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبالنظر إلى القيود المفروضة على الموارد، تمت مواجهة ما ظهر في بعض الحالات من صعوبات في الحصول على نسخ مترجمة من التقارير الشاملة في الوقت المناسب، مما أدى إلى تأخيرات في النظر في التقارير المقدمة من اللجنة.

(١٥) انظر الفقرة ١ من القرار ١٤٥٢ (٢٠٠٢) والفقرة ١ (ب) من القرار ١٩٨٩ (٢٠١١).

ومن الواضح أن هذا الأمر يمكن أن يؤثر على عدالة العملية بوجه عام عندما يكون لعامل الزمن أهمية حسّاسة في اتخاذ الإجراء.

٥٥ - وإضافةً إلى ذلك، يجري تطبيق المبادئ التوجيهية العامة للحدود المقررة لعدد الكلمات للترجمة التحريرية والسارية على الوثائق التداولية في منظومة الأمم المتحدة، على التقارير الشاملة لأمانة المظالم والترجمة الكاملة كشرط مسبق لنظر اللجنة في التقرير والقيود المفروضة على الكلمات وعلى ما يمكن ترجمته يفرضان معا قيودا عمليا على محتوى التقرير الشامل لأمانة المظالم من شأنه أن يقوض الطابع المستقل للتقرير ذاته. ونظرا إلى أن التقارير الشاملة هي بمثابة آلية بالغة الأهمية لاتخاذ إجراء منصف، لذا فإن هذا أمر يثير قلقا عميقا.

٥٦ - وضمن هذا السياق، ونظرا إلى القيود المفروضة على الموارد وللفترة الزمنية اللازمة لترجمة وثائق طويلة، أثّرت مشكلة مع الموظفين المعيّنين في الأمانة العامة. وأجريت مشاورات من أجل إدارة أية آثار سلبية على إجراءات مكتب أمين المظالم والتخفيف من وطأها. وقد تم الاتفاق على تسوية تسمح بالترجمة في الوقت المحدد وبعض المرونة فيما يتعلق بالحدود المقررة لعدد الكلمات. إلا أن المسألة ما زالت قضية مثيرة للقلق وبات من الضروري متابعتها.

٥٧ - ومن الواضح أن ترجمة التقارير الشاملة إلى اللغات الرسمية للأمم المتحدة هي عنصر هام في عملية منصفة تهدف إلى كفالة إتاحة الفرصة للدول كي تستعرض المواد استعراضا تاما وصحيحا، ووفق أحكام القرار ١٩٨٩ (٢٠١١). بيد أن تحقيق التوازن بين المصالح المتضاربة المعنية في بعض الظروف قد يحتاج إلى إيلاء الأولوية لبعض أجزاء التقارير لترجمتها ترجمة فورية أو إلى اتخاذ تدابير أخرى مشابهة لضمان استمرار تمكن اللجنة من النظر في القضية في الوقت المناسب. ولهذا السبب، سيكون من المجدي أن يبقى التحكم بهذه المسائل حصرا ضمن صلاحيات اللجنة، فهي الهيئة الأكفأ للبت في هذه المسائل. ولهذا الغرض، بات من المفيد أن يولى الاعتبار لتعديل المرفق الثاني ليمنح اللجنة المرونة لتحديد متى لُبيت شروط الترجمة بالقدر الكافي الذي يسمح للجنة بالنظر في طلب الشطب من القوائم وإعداد تقرير شامل.

## الموارد

٥٨ - لُبيت الاحتياجات من الموارد التي حددت في التقارير السابقة لأمانة المظالم والتي أقرها مجلس الأمن في القرار ١٩٨٩ (٢٠١١)<sup>(١٦)</sup>. وتمشيا مع طلب الأمين العام، أقرت

(١٦) انظر الفقرة ٢٤.

الجمعية العامة إنشاء وظيفتين مخصصتين لدعم مكتب أمين المظالم، وهما: موظف فني (ف-٤) ومساعد إداري. وقد اتخذت الخطوات لملء هاتين الوظيفتين بأسرع وقت ممكن. علاوة على ذلك، خصصت أموال إضافية لتغطية تكاليف ترجمة المواد الواردة من، أو المرسلّة إلى، مقدمي الالتماسات أو في قضايا محددة التي لم تقدم بوحدة من اللغات الرسمية الست المعتمدة في المنظمة. ووفرت إدارة الشؤون السياسية المساعدة عبر مبادراتها بطلب الموارد من خلال عملية وضع الميزانية.

٥٩ - وأثبتت كذلك التجربة المكتسبة خلال الفترة المشمولة بالتقرير أهمية إدخال هذه الوظائف المخصصة في هذه المرحلة من إنشاء مكتب أمين المظالم. ورغم أن إدارة الشؤون السياسية واصلت بذل الجهود لتوفير الدعم، فقد أبرزت التحديات المطروحة، ولا سيما المتمثلة في زيادة عبء العمل، الحاجة إلى إيجاد حل أكثر تحديدا وتنظيما.

٦٠ - ورغم هذه التحديات، فقد تمكن المكتب، بإيلاء الأولوية لمهامه الأساسية، من مواصلة تنفيذ ولايته الأساسية المتمثلة في مساعدة اللجنة في ما يتعلق بشطب الالتماسات من القائمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. غير أنه تم الحد من المهام الملحة ذات الصلة مثل العمل على وضع اتفاقات بشأن الحصول على معلومات سرية، والمشاركة في أنشطة التعميم. ونأمل بأن تهيئ إضافة الموارد الملتزم بها الظروف لتعزيز الجهود المبذولة بشأن هذه القضايا، بالإضافة إلى زيادة الكفاءة في تنفيذ الأعمال المتصلة بالوظائف الأساسية للمكتب. وعموما، فإن الموارد الإضافية ستساعد مساعدة هامة في ضمان أن يتمكن مكتب أمين المظالم من تنفيذ الولاية التي كلفه بها مجلس الأمن على أكمل وجه.

## المرفق

## حالة القضايا

## القضية ١ - (الوضع: مرفوضة)

التاريخ	البيان
٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٠	إحالة القضية الأولى إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات
٢٨ شباط/فبراير ٢٠١١	تقرير شامل مقدم إلى اللجنة
١٠ أيار/مايو ٢٠١١	تقديم أمينة المظالم التقرير الشامل إلى اللجنة
١٤ حزيران/يونيه ٢٠١١	قرار اللجنة
١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١	إخطار رسمي موجه إلى الملتمس يورد الأسباب

## القضية ٢ - سافت إكرام درغوتي (الوضع: شطب من القائمة)

التاريخ	البيان
٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠	إحالة القضية الثانية إلى اللجنة
٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١١	تقرير شامل مقدم إلى اللجنة
٣١ أيار/مايو ٢٠١١	تقديم أمينة المظالم التقرير الشامل إلى اللجنة
١٤ حزيران/يونيه ٢٠١١	قرار اللجنة بالشطب من القائمة
١٢ آب/أغسطس ٢٠١١	إخطار رسمي موجه إلى الملتمس يورد الأسباب

## القضية ٣ - (الوضع: سحب الملتمس طلب الشطب من القائمة)

التاريخ	البيان
٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠	إحالة القضية الثالثة إلى اللجنة
١٤ حزيران/يونيه ٢٠١١	تقرير شامل مقدم إلى اللجنة
٢٦ تموز/يوليه ٢٠١١	تقديم أمينة المظالم التقرير الشامل إلى اللجنة
٢ آب/أغسطس ٢٠١١	سحب الالتماس

#### القضية ٤ - شفيق بن محمد بن محمد العيادي (الوضع: شطب من القائمة)

التاريخ	البيان
٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠	إحالة القضية الرابعة إلى اللجنة
٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١١	تقرير شامل مقدم إلى اللجنة
٢٦ تموز/يوليه ٢٠١١	تقدم أمينة المظالم التقرير الشامل إلى اللجنة
١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١	قرار اللجنة بالشطب من القائمة
٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١	إخطار رسمي موجه إلى الملتمس يورد الأسباب

#### القضية ٥ - طارق بن البشير بن عمارة الشرايبي (الوضع: شطب من القائمة)

التاريخ	البيان
٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠	إحالة القضية الخامسة إلى اللجنة
٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١١	تقرير شامل مقدم إلى اللجنة
٣١ أيار/مايو ٢٠١١	تقدم أمينة المظالم التقرير الشامل إلى اللجنة
١٤ حزيران/يونيه ٢٠١١	قرار اللجنة بالشطب من القائمة
١٢ آب/أغسطس ٢٠١١	إخطار رسمي موجه إلى الملتمس يورد الأسباب

#### القضية ٦ - عبد اللطيف صالح (الوضع: شطب من القائمة)

التاريخ	البيان
١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١	إحالة القضية السادسة إلى اللجنة
١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١	تقرير شامل مقدم إلى اللجنة
٢٦ تموز/يوليه ٢٠١١	تقدم أمينة المظالم التقرير الشامل إلى اللجنة
١٩ آب/أغسطس ٢٠١١	قرار اللجنة بالشطب من القائمة
٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١	إخطار رسمي موجه إلى الملتمس يورد الأسباب

#### القضية ٧ - أبو سفيان السلامي محمد أحمد عبد الرازق (أبو سفيان عبد الرازق) (الوضع: شطب من القائمة)

التاريخ	البيان
٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١١	إحالة القضية السابعة إلى اللجنة
٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١	تقرير شامل مقدم إلى اللجنة
١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١	تقدم أمينة المظالم التقرير الشامل إلى اللجنة
٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١	قرار اللجنة بالشطب من القائمة

### القضية ٨ - (الوضع: مرحلة اللجنة)

التاريخ	البيان
١٧ آذار/مارس ٢٠١١	إحالة القضية الثامنة إلى اللجنة
٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١	تقرير شامل مقدم إلى اللجنة
١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١	تقدم أمينة المظالم التقرير الشامل إلى اللجنة
٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١	قرار اللجنة بشطب ستة كيانات من القائمة؛ ما زالت بقية الطلب عالقة

### القضية ٩ - (الوضع: مرحلة الحوار)

التاريخ	البيان
١٩ نيسان/أبريل ٢٠١١	إحالة القضية التاسعة إلى اللجنة
٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١	انتهاء مرحلة جمع المعلومات
٢١ شباط/فبراير ٢٠١٢	الموعد النهائي لمرحلة إكمال الحوار

### القضية ١٠ - (الوضع: مرحلة اللجنة)

التاريخ	البيان
٦ أيار/مايو ٢٠١١	إحالة القضية العاشرة إلى اللجنة
٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١	انتهاء مرحلة جمع المعلومات
٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢	تقرير شامل مقدم إلى اللجنة

### القضية ١١ - (الوضع: مرحلة اللجنة)

التاريخ	البيان
١ حزيران/يونيه ٢٠١١	إحالة القضية الحادية عشرة إلى اللجنة
١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١	انتهاء مرحلة جمع المعلومات
١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢	تقرير شامل مقدم إلى اللجنة

### القضية ١٢ - (الوضع: مرحلة الحوار)

التاريخ	البيان
٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١	إحالة القضية الثانية عشرة إلى اللجنة
١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١	انتهاء مرحلة جمع المعلومات
١٩ آذار/مارس ٢٠١٢	الموعد النهائي لمرحلة إكمال الحوار

### القضية ١٣ - (الوضع: مرحلة اللجنة)

التاريخ	البيان
٧ تموز/يوليه ٢٠١١	إحالة القضية الثالثة عشرة إلى اللجنة
٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١	انتهاء مرحلة جمع المعلومات
١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢	تقرير شامل مقدم إلى اللجنة

### القضية ١٤ - (الوضع: مرحلة الحوار)

التاريخ	البيان
٢٠ تموز/يوليه ٢٠١١	إحالة القضية الرابعة عشرة إلى اللجنة
١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١	انتهاء مرحلة جمع المعلومات
٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٢	الموعد النهائي لمرحلة إكمال الحوار

### القضية ١٥ - (الوضع: مرحلة الحوار)

التاريخ	البيان
٤ آب/أغسطس ٢٠١١	إحالة القضية الخامسة عشرة إلى اللجنة
١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١	انتهاء مرحلة جمع المعلومات
٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٢	الموعد النهائي لمرحلة إكمال الحوار

### القضية ١٦ - (الوضع: مرحلة الحوار)

التاريخ	البيان
١٥ آب/أغسطس ٢٠١١	إحالة القضية السادسة عشرة إلى اللجنة
١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١	انتهاء مرحلة جمع المعلومات
١٥ شباط/فبراير ٢٠١٢	الموعد النهائي لمرحلة إكمال الحوار

### القضية ١٧ - (الوضع: مرحلة جمع المعلومات)

التاريخ	البيان
٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١	إحالة القضية السابعة عشرة إلى اللجنة
٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢	الموعد النهائي لإكمال مرحلة جمع المعلومات

### القضية ١٨ - (الوضع: مرحلة جمع المعلومات)

التاريخ	البيان
٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١	إحالة القضية الثامنة عشرة إلى اللجنة
٦ شباط/فبراير ٢٠١٢	الموعد النهائي لإكمال مرحلة جمع المعلومات

### القضية ١٩ - (الوضع: مرحلة جمع المعلومات)

التاريخ	البيان
١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١	إحالة القضية التاسعة عشرة إلى اللجنة
١٦ آذار/مارس ٢٠١٢	الموعد النهائي لإكمال مرحلة جمع المعلومات

### القضية ٢٠ - (الوضع: مرحلة جمع المعلومات)

التاريخ	البيان
٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١	إحالة القضية العشرين إلى اللجنة
٢٢ آذار/مارس ٢٠١٢	الموعد النهائي لإكمال مرحلة جمع المعلومات

### القضية ٢١ - (الوضع: مرحلة جمع المعلومات)

التاريخ	البيان
٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢	إحالة القضية الحادية والعشرين إلى اللجنة
٣ أيار/مايو ٢٠١٢	الموعد النهائي لإكمال مرحلة جمع المعلومات